

مركز اتجاهات للدراسات والبحوث يرصد المناطق الساخنة في المشروع

هواجس «الخصخصة» أكبر عقبة تواجه القانون

الخصخصة فكرة نيابية بامتياز ولدت في البرلمان قبل 18 عاماً وراوحت مكانها كمقترح منذ عام 1996م

مخاوف من الاحتكار والاستحواذ على المشاريع وأوضاع العمالة الوطنية تثير قلقاً حقيقياً لدى النواب

الخلافات حول تخصيص مشاريع نفطية بلا قانون خاص وخدمات حيوية والحكومة لا تريد السهم الذهبي في المشاريع المخصصة

الحكومة لا ترغب في وجود نص صريح يعطيها الحق في الحصول على سهم ذهبي في المشروعات العامة



خالد المسبحي

المشروع العام: يؤكد المشروع المعروض على أن يتم ذلك عن طريق مؤسسات ذات خبرة لا تقل عن اثنتين من القطاعين العام والخاص (المادة 8).
3- تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار: بهدف مشروع القانون إلى تحقيق الشفافية وتشجيع المنافسة وينص على ضرورة إعداد قائمة وبرنامج زمني بالمشاريع العامة المزمع تخصيصها وعدم التخصيص بالتعاقد المباشر ويتم التخصيص بالإكتتاب العام وتحدد اللائحة التنفيذية وسائل التخصيص في المشروعات التي تتطلب طبيعتها ذلك وأن يكون للدولة سهم ذهبي (المواد 10-11-12-13) كما يراعي تشكيل المجلس الأعلى للتخصيص التوازن بين الحكومة والعمال ورجال الأعمال.
4- التأكيد على رقابة مجلس الأمة: يؤكد مشروع القانون على أن يقدم المجلس الأعلى للتخصيص تقريراً سنوياً عن ديوان المحاسبة ومجلس الوزراء ومجلس الأمة (مادة 9).

وهذا يحظى بموافقة نيابية.

التجارب السابقة

واستعرضت اللجنة المالية في الفصول التشريعية السابقة سلبيات المشروع والصعوبات التي رافقت عملية التخصيص ومنها:
- تجربة تخصيص مصنع المسح والكلورين حيث لا يوجد حالياً في المصنع عمال كويتيون.
- تخوف نقابة عمال شركة صناعة الكيماويات البترولية من تخصيص هذه الشركة وتعيين العمال الكويتيين في القطاع الخاص دون ضمان لحفظ حقوقهم بعد التخصيص.
- شكوى جمعية الطيران ومهندسي الطيران وتقابة العاملين في مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية والخوف من عدم وجود ضمانات لحقوق العمالة والعاملين في شركة كاسكو الوطنية عند تحويل المؤسسة إلى شركة مساهمة عامة.
- تجربة تخفيض 80 محطة للوقود تابعة لشركة البترول الوطنية الكويتية، وشكوى العمال من الأضرار التي لحقت بهم وعدم ضمان حقوقهم والمزايا المالية والعينية التي كانوا يحصلون عليها مثل عدم الاستفادة من خدمات المستشفى الخاص للعاملين في النفط وعدم الحصول على العلاوات السنوية وإخلال السلم الوظيفي للعاملين وانخفاض الأجازات السنوية من 45 إلى 14 يوماً وهذه الجزئية تمت معالجتها بصور قانون العمل الأهلي الذي تضمن مزايا واسعة في الأجازات وسوف يطبق على الشركات التي ستتم خصصتها حيث طالبت الحكومة بالإشارة إلى هذا القانون في ديباجة قانون الخصخصة.



مستقبل مشاريع الخصخصة يقف في مقترح طرق خلال الفترة المقبلة

إقراره يضع الاقتصاد الوطني على طريق الانطلاق بعد نصف قرن من الارتباك

11 نقطة حددت الرؤية الحكومية للتوسع في التخصيص

نواب يرفضونه وديوان المحاسبة أورد 17 ملاحظة

توسيع قاعدة الملكية

5- توسيع قاعدة الملكية: يشترط مشروع القانون ألا تزيد ملكية الشخص الطبيعي على 5٪ والشخص الاعتباري على 35٪ ولا تتجاوز نسبة الدولة 20٪ من أسهم الشركات (المادة 12).
6- حماية حقوق المستهلك: يعمل مشروع القانون على حماية حقوق المستهلك، عن طريق تزويد الجهات الرقابية الحكومية بتقارير عن أسعار السلع والخدمات وخطط التوسع في الإنتاج في المشروعات ذات الطبيعة الضرورية والإستراتيجية كما يضمن السهم الذهبي في هذه الشركات جودة السلع والخدمات واستقرارها لأسعار (مادة 3، 13).
7- التأكيد على تخصيص أي مرفق بقانون: وتأكيداً لما ورد في المادة 152 من الدستور يشترط مشروع القانون أن يكون تخصيص أي مرفق، مثل التعليم والصحة والكهرباء والماء وغيرها إلا بقانون (المادة 4).
ومن الملاحظ أن بيبادر بعض النواب لعقد جلسة خاصة خلال مارس الجاري لانجاز قانون الخصخصة لكن سبقي الهواجس من هذا التوجه حتى يطبق على ارض الواقع واستكشاف سلبياته وإيجابياته ومردوده على الاقتصاد الوطني.

المشروعات العامة المتعلقة بتكرير ونقل وتخزين وتسويق النفط والغاز دون الحاجة إلى قانون خاص وهذا الرأي الحكومي ترفضه الأغلبية النيابية التي تشترط صدور قانون خاص في تخصيص أي مشروع متعلق بالثروة الطبيعية.
الحكومة تقول إن المادة 152 من الدستور تجيز تخصيص بعض المرافق العامة وليس كلها وتستهدف الحكومة من ذلك طرح مشروعات في الكهرباء والمياه والتعليم للتخصيص وقد يرفض هذا التوجه بعض النواب الذين يخشون من أن يؤدي القانون إلى احتكار الخدمات والمرافق العامة.
الحكومة لا ترغب في وجود نص صريح يعطيها الحق في الحصول على سهم ذهبي في المشروعات العامة ذات الطبيعة الإستراتيجية أو الإحتكار لأنه منفر للمستثمر وقد يقلل من قيمة المشروع العام وهذا لا يحظى بقبول من جميع النواب ورفضه مقترح أحمد السعدون لأنهم لا يريدون إلغاء السيطرة الحكومية على المشاريع. القطاع الخاص أختاراً مؤسسياً

المشروعات العامة المتعلقة بتكرير ونقل وتخزين وتسويق النفط والغاز دون الحاجة إلى قانون خاص وهذا الرأي الحكومي ترفضه الأغلبية النيابية التي تشترط صدور قانون خاص في تخصيص أي مشروع متعلق بالثروة الطبيعية.
الحكومة تقول إن المادة 152 من الدستور تجيز تخصيص بعض المرافق العامة وليس كلها وتستهدف الحكومة من ذلك طرح مشروعات في الكهرباء والمياه والتعليم للتخصيص وقد يرفض هذا التوجه بعض النواب الذين يخشون من أن يؤدي القانون إلى احتكار الخدمات والمرافق العامة.
الحكومة لا ترغب في وجود نص صريح يعطيها الحق في الحصول على سهم ذهبي في المشروعات العامة ذات الطبيعة الإستراتيجية أو الإحتكار لأنه منفر للمستثمر وقد يقلل من قيمة المشروع العام وهذا لا يحظى بقبول من جميع النواب ورفضه مقترح أحمد السعدون لأنهم لا يريدون إلغاء السيطرة الحكومية على المشاريع. القطاع الخاص أختاراً مؤسسياً

حظر مشاركة أعضاء المجلس الأعلى للتخصيص في المشروعات وضرورة إضافة مشتقات النفط للمشاريع المحظور تخفيضها وهي ملاحظة تخالف ما ورد في مشروع الحكومة حيث تم الإكتفاء بحظر تخصيص المشروعات العامة المتعلقة بقطاع إنتاج النفط والغاز الطبيعي، كما طالب ديوان المحاسبة بتحديد السلطة المختصة التي لها أن تعهد بإدارة بعض مرافق الخدمات إلى القطاع الخاص وقد خلا مشروع الحكومي من تحديد تلك السلطة ورأى الديوان أهمية استبدال عبارة تحويل المشروع العام، الواردة في المادة 15 من مشروع الحكومة بعبارة: نقل ملكية أو إدارة المشروع العام، حيث يرى الديوان أن هناك اختلافاً جوهرياً بين نقل ملكية أو إدارة المشروع العام لشركة مساهمة. كما رأى الديوان عدم الحاجة إلى نص يحدد نسبة العمالة الوطنية في المشروع المراد تخصيصه لأن ذلك سيجعل الدولة أعباء مالية ضخمة، وهذه الملاحظة تثير معارضة كبيرة لدى النواب لأنهم يرون موافقتهم على الخصخصة بضمانات تؤكد عدم المساس بوضعية وحقوق

عمر قانون الخصخصة من نفق الخلافات النيابية - النيابية ومع الحكومة تأسيساً على حالة التناغم النيابي الحكومي في اجتماعات اللجنة المالية البرلمانية سيكون حدثاً تشريعياً نوعياً مفاده أن السلطتين التشريعية والتنفيذية وضعتا الاقتصاد الوطني على سكة انطلاق نوعية وفارقة بعد نصف قرن من ارتباك هوية الاقتصاد الحر المقيد بسلاسل القطاع العام والهيمنة الحكومية.
وبالرغم من التناغم النيابي الحكومي حول مشروع الخصخصة الجديد بعد قرابة 18 عاماً من الخلافات إلا أن تقرير مركز اتجاهات للدراسات والبحوث الذي يرأسه عضو غرفة التجارة والصناعة خالد المسبحي يؤكد أن ذلك ليس بالضرورة يؤدي لمروره دون عواصف سياسية ومقاومة نيابية لبعض المواد حيث تتباين الرؤية الحكومية لنهج الخصخصة مع التوجه النيابي لاسيما بالنسبة لخصخصة المشاريع النفطية والخدمات الحيوية من تعليم وصحة وكهرباء وماء وأوضاع العمالة الوطنية، ومخاوف أخرى منها أن يؤدي القانون إلى احتكار خدمات وسلع قد تصبح عبئاً على المواطن لاسيما في رفع مستواه المعيشي هكذا ترى المعارضة النيابية لكنها في المقابل تقبل الجوانب المحسنة في المشروع الذي يفتح أبواباً لفرص عمل هائلة ومشروعات بالجلسة وتطویر وتحديث المرافق العامة وتهيئة المناخ الإستثماري في الكويت بمهد لتحقيقاً للرغبة الأميركية.

عمر قانون الخصخصة من نفق الخلافات النيابية - النيابية ومع الحكومة تأسيساً على حالة التناغم النيابي الحكومي في اجتماعات اللجنة المالية البرلمانية سيكون حدثاً تشريعياً نوعياً مفاده أن السلطتين التشريعية والتنفيذية وضعتا الاقتصاد الوطني على سكة انطلاق نوعية وفارقة بعد نصف قرن من ارتباك هوية الاقتصاد الحر المقيد بسلاسل القطاع العام والهيمنة الحكومية.
وبالرغم من التناغم النيابي الحكومي حول مشروع الخصخصة الجديد بعد قرابة 18 عاماً من الخلافات إلا أن تقرير مركز اتجاهات للدراسات والبحوث الذي يرأسه عضو غرفة التجارة والصناعة خالد المسبحي يؤكد أن ذلك ليس بالضرورة يؤدي لمروره دون عواصف سياسية ومقاومة نيابية لبعض المواد حيث تتباين الرؤية الحكومية لنهج الخصخصة مع التوجه النيابي لاسيما بالنسبة لخصخصة المشاريع النفطية والخدمات الحيوية من تعليم وصحة وكهرباء وماء وأوضاع العمالة الوطنية، ومخاوف أخرى منها أن يؤدي القانون إلى احتكار خدمات وسلع قد تصبح عبئاً على المواطن لاسيما في رفع مستواه المعيشي هكذا ترى المعارضة النيابية لكنها في المقابل تقبل الجوانب المحسنة في المشروع الذي يفتح أبواباً لفرص عمل هائلة ومشروعات بالجلسة وتطویر وتحديث المرافق العامة وتهيئة المناخ الإستثماري في الكويت بمهد لتحقيقاً للرغبة الأميركية.

عندما انطلق الفصل التشريعي الثالث عشر (الحالي) قدم النائب احمد السعدون اقتراحاً بقانون بشأن عملية التخصيص معدلاً اقتراحاً بقانون قدمه حول الموضوع نفسه وايضا قدم النائب عادل الصراوي اقتراحاً بقانون ممثلاً وقدم النواب على الراشد، وعبدالله الرومي، ومرزوق الغانم، وحسين الحريتي اقتراحاً ثالثاً إضافة إلى مشروع الحكومة المستمر منذ الفصل التشريعي السابق لكن الحكومة قدمت رؤية جديدة عدلت بها مشروعها كما طلب مجلس الأمة من ديوان المحاسبة ملاحظاته بشأن مشروع القانون المكون من 27 مادة وخلص الديوان في تقرير حاله على مجلس الأمة إلى 17 ملاحظة منها:

تلبيةً لاحتياجات العملاء من الخدمات المصرفية

«الكويت الدولي» يسوق منتجاته وخدماته في «الملاحة العربية المتحدة»



فريق بنك الكويت الدولي في شركة الملاحة العربية المتحدة

نظم بنك الكويت الدولي معرضاً تسويقياً في شركة الملاحة العربية المتحدة لعرض آخر المنتجات والخدمات المصرفية التي طرحتها البنك مؤخراً والتي تلبى جميع احتياجات العميل المصرفية، ويأتي تنظيم هذا المعرض في إطار استراتيجية البنك التي تهدف إلى التواجد المستمر بالقرب من العميل والتواصل الدائم مع الجمهور لاستقطاب عملاء جدد. وتهدف الحملة إلى تسويق منتجات وخدمات البنك التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية والتي يقدمها البنك للعملاء مثل الحسابات الجارية، حساب التوفير، ودبحة الجود الخمرة، الودائع الاستثمارية، وطاقات الأئتمان، حساب جيب لائظال، حساب الراتب السيدات (ريماس)، حساب الراتب لأصحاب المهنة المميزة (الفيغس)، بالإضافة إلى خدمة صناديق

نظم بنك الكويت الدولي معرضاً تسويقياً في شركة الملاحة العربية المتحدة لعرض آخر المنتجات والخدمات المصرفية التي طرحتها البنك مؤخراً والتي تلبى جميع احتياجات العميل المصرفية، ويأتي تنظيم هذا المعرض في إطار استراتيجية البنك التي تهدف إلى التواجد المستمر بالقرب من العميل والتواصل الدائم مع الجمهور لاستقطاب عملاء جدد. وتهدف الحملة إلى تسويق منتجات وخدمات البنك التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية والتي يقدمها البنك للعملاء مثل الحسابات الجارية، حساب التوفير، ودبحة الجود الخمرة، الودائع الاستثمارية، وطاقات الأئتمان، حساب جيب لائظال، حساب الراتب السيدات (ريماس)، حساب الراتب لأصحاب المهنة المميزة (الفيغس)، بالإضافة إلى خدمة صناديق



سارة الخاطر

نستمر بعمليات التطوير والاستكشاف والإنتاج بالتعاون مع شريكنا الحكومة المصرية. كما نشكر فريق عملنا في مصر الذي يعمل جاهداً على إنجاز هذه النجاحات الملحوظة بما لديه من خبرات فنية عالية». وأضافت أكبر: «تواصلت الكويت إنرجي خططها التوسعية لاستكشاف والإنتاج في الشرق الأوسط مع التزامها الكامل بالاستثمار في شؤون السلامة والصحة والبيئة في عملياتها، حيث تم تحقيق عام كامل من العمليات في مصر من دون وقوع حوادث ونشكر فريقنا في مصر على هذا الإنجاز».

يأتي هذا الاكتشاف النفطي بعد شهرين من تحويل امتياز تشغيل برج العرب في 4 أغسطس 2009 من شركة غارب للخدمات البترولية، وهي شركة حكومية مصرية، إلى شركة كويت إنرجي والتي تملك 25٪ حصة إضافية لتزيد حصتها التشغيلية بموجب ذلك إلى 75٪، فيما تمتلك شركة غارب للخدمات البترولية حصة 25٪. وقالت نائبة رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة كويت إنرجي سارة أكبر: «هذا الاكتشاف الجديد هو إنجاز للشراكة بين شركة كويت إنرجي وجمهورية مصر العربية وسوف

أعلنت شركة كويت إنرجي اكتشافاً نفطياً جديداً في شمال حقل برج العرب في مصر والواقع في غرب الصحراء المصرية، وهو الاكتشاف الخامس للشركة في مصر منذ العام الماضي. وقد أنتج خلال الإختبارات الأولية معدل 280 برميلاً في اليوم من النفط ذي الكثافة API 33 من دون استخدام الماء. وتتوقع «كويت إنرجي» وجود فرص استكشافات واعدة في قطاع برج العرب سواء في المساحات التي يتم الإنتاج فيها حالياً أو في الطبقات العميقة العائدة للعصر الجوراسي.

البرغوثي رئيساً لإدارة الأصول في «شعاع كابيتال»

أخرى، وفي هذا الإطار، أود التأكيد أننا سنركز جهودنا خلال المرحلة القادمة لتعزيز قاعدة منتجاتنا والاستفادة من الفرص والأفاق الاستثمارية التي توفرها أسواق المنطقة».

بدأ البرغوثي مسيرته المهنية كمحلل في محافظ صندوق الصناديق قبل البدء بإدارة المحافظ الإستثمارية، وقام البرغوثي بتوطيد خبرته في هذا المجال من خلال عمله في شركة «أمانة» التابعة لأحد أفراد العائلة الحاكمة في إمارة أبوظبي، كما قام البرغوثي بإدارة أصول بقيمة 1,5 مليار دولار لصالح بنك الاستثمار السعودي هذا بالإضافة إلى إدارة أصول بقيمة 3,5 مليارات دولار لصالح شركة «إنترجا كابيتال»، وقام مؤخراً بإدارة أصول تتعدى 8,5 مليارات دولار في سامبا كابيتال.

أعلنت «شعاع كابيتال» تعيين نادي البرغوثي في منصب رئيس وحدة إدارة الأصول في «شعاع كابيتال»، وكان البرغوثي قد شغل منصب رئيس قسم إدارة الأصول في سامبا كابيتال في الرياض قبل انضمامه إلى «شعاع كابيتال».

وقال الرئيس التنفيذي لشعاع كابيتال سمير الأنصاري: «تشكل وحدة إدارة الأصول حجر الأساس في وحدات أعمال شعاع المذرة للرسوم حيث تتمتع بتواجد قوي في كل من أسواق الإمارات والمملكة العربية السعودية». وأضاف: «إن معرفة البرغوثي وخبرته العميقة التي تمتد لـ 10 أعوام في الإمارات والسعودية ستسهم في تعزيز خبرة وحدة إدارة الأصول لشعاع كابيتال، وتزخر المسيرة المهنية للبرغوثي بإدارة 26 صندوقاً استثمارياً

أعلنت «شعاع كابيتال» تعيين نادي البرغوثي في منصب رئيس وحدة إدارة الأصول في «شعاع كابيتال»، وكان البرغوثي قد شغل منصب رئيس قسم إدارة الأصول في سامبا كابيتال في الرياض قبل انضمامه إلى «شعاع كابيتال».

وقال الرئيس التنفيذي لشعاع كابيتال سمير الأنصاري: «تشكل وحدة إدارة الأصول حجر الأساس في وحدات أعمال شعاع المذرة للرسوم حيث تتمتع بتواجد قوي في كل من أسواق الإمارات والمملكة العربية السعودية». وأضاف: «إن معرفة البرغوثي وخبرته العميقة التي تمتد لـ 10 أعوام في الإمارات والسعودية ستسهم في تعزيز خبرة وحدة إدارة الأصول لشعاع كابيتال، وتزخر المسيرة المهنية للبرغوثي بإدارة 26 صندوقاً استثمارياً